

مذكرة

التاريخ: ١٠ فبراير ٢٠١١

إلى: المجمع المقدس لأساقفة الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا

من: اللجنة الاستشارية لسياسة سوء السلوك الجنسي للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا

بخصوص: تقرير بشأن التعامل مع الحالات والادعاءات من سوء السلوك الجنسي

أعدت هذه المذكرة العاجلة للمجمع المقدس لأساقفة الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا من قبل اللجنة الاستشارية لسياسة سوء السلوك الجنسي ("اللجنة"). خلال اجتماعاتهم المنتظمة، أصبح أعضاء اللجنة قلقين بشدة من كيفية التعامل مع حالات سوء السلوك الجنسي. أصبح بعض أعضاء المجمع المقدس قلقين أيضاً، وبعد إجراء محادثات مع أعضاء اللجنة، طلبوا تقديم عرض رسمي إلى المجمع المقدس بأكمله. رداً على ذلك، أصدرت اللجنة مجتمعة هذه الوثيقة. لإصدار مستند قابل للقراءة في الوقت المناسب، لم يتم تضمين الاقتباسات والمراجع؛ ومع ذلك، تستند كل الحقائق والملاحظات الواردة هنا إلى أدلة وثائقية متوفرة في ديوان الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا و/أو على بيانات مؤكدة وجديرة بالثقة.

صاحب الغبطة، وصاحب الفضيلة، وأصحاب النيافة،

نطلب مباركتكم!

١. مقدمة.

في أبريل ٢٠٠٣، اعتمد المجمع المقدس مجموعة من السياسات والإجراءات لمعالجة المواقف التي واجهت فيها الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا تحديات بسبب مزاعم وحوادث سوء السلوك الجنسي. هذه السياسات، الملزمة لجميع رجال الدين والعلمانيين في الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا، موصوفة في الوثيقة الرسمية "سياسات ومعايير وإجراءات الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا بشأن سوء السلوك الجنسي" ("سياسات سوء السلوك الجنسي"). حينما أن سياسات سوء السلوك الجنسي ذات أهمية كبيرة، فهي في حاجة إلى المراجعة والتنقيح، والتي ظهرت بوضوح - وفي الواقع تتطلبها - تسوية قضية بول سايدبوتم في عام ٢٠٠٩.

منذ حوالي عامين، أصبح من الواضح أن مكتب الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا لمراجعة ادعاءات سوء السلوك الجنسي ("مكتب المراجعة")، الذي تم إنشاؤه تطبيقاً لسياسات سوء السلوك الجنسي، كان في حاجة ماسة إلى تحسين للوفاء بدوره في الاستجابة لحالات ادعاءات سوء السلوك الجنسي في الوقت المناسب وبما يتناسب روحياً وأخلاقياً وراعياً ومهنياً وقانونياً، واستجابة لهذه الاحتياجات، بارك صاحب الغبطة المطران يونان إنشاء هذه اللجنة ضمن إدارة ديوان الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا.

بالإضافة إلى مراجعة وتنقيح سياسات سوء السلوك الجنسي، يتمثل تكليف اللجنة في مساعدة المطران بصفته السلطة التي يعمل بموجبها مكتب المراجعة، والمستشار الذي يدير مكتب المراجعة في عملياته اليومية. شاركت اللجنة منذ إنشائها في مهمة اقتراح مراجعات لسياسات سوء السلوك الجنسي، واجتمعت لهذا الغرض في مناسبات عديدة في إدارة ديوان الكنيسة وبعقد اجتماعات عن بعد. خلال هذه الاجتماعات، استجابت اللجنة أيضاً لطلبات المستشار لمساعدة مكتب المراجعة في

معالجة مزاعم سوء السلوك التي وصلت إلى إدارة ديوان الكنيسة. كما طُلب من بعض أعضاء اللجنة العمل في التحقيقات الفعلية في حالات سوء السلوك الجنسي، على الرغم من أن هذه الخدمة ليست بسبب أو مطلوبة من قبل عضويتهم في اللجنة.

يتمثل أحد واجبات اللجنة الأساسية، كما هو منصوص عليه في اللائحة، في "المساعدة في مراجعات مدى تنفيذ سياسات الكنيسة ومعاييرها وإجراءاتها المتعلقة بسوء السلوك الجنسي في الممارسة العملية وكيفية ضمان الامتثال لها". في هذه المهمة، أصبحت اللجنة على دراية ببعض حالات سوء السلوك الجنسي المزعومة والفعلية من قبل رجال دين الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا وكيف تم التعامل معهم. كلما زاد عدد المرات التي حصلنا عليها، زاد قلقنا بشكل فردي وجماعي حول كيفية معالجة الحالات وكيف يتم تجاهل المشورة المهنية. لقد أدت ثقافة الإنكار المتعلقة بسوء سلوك رجال الدين إلى فشل الكنيسة في التحقيق في الادعاءات وبذل العناية الواجبة، وعدم تطبيق الانضباط المتسق على رجال الدين الذين ثبت تورطهم في سوء السلوك، وعدم ضمان تلقي الضحايا والجنة للرعاية المناسبة.

على الرغم من أن هذه المشكلات المذكورة أعلاه منهجية في نواح كثيرة، إلا أن القضية الرئيسية والمركزية هي استجابة صاحب الغبطة لحالات سوء السلوك الجنسي لرجال الدين. غالبًا ما يكون رده إما لامبالاة أو في تعارض متعمد مع قرارات المجمع المقدس، ومع الممارسات الصحيحة للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا، ومع سياسات وإجراءات أخرى موثقة (بما في ذلك سياسات سوء السلوك الجنسي). غالبًا ما يبدو أن استجابة غبطته تستند إلى اختياراته وأفكاره الشخصية، بدلاً من اعتمادها على اعتبارات رعية أو أخلاقية أو قانونية سليمة.

نحن ندرك أن القضايا التي نثيرها هي فقط ضمن اختصاص وسلطة المجمع المقدس للتصدي لها. كأعضاء في اللجنة، نحن نرفض رفضاً قاطعاً أي تأكيد أو تضمين بأن هذه المذكرة تهدف إلى التشكيك في الأدوار والصلاحيات والتحويل عن أي من أعضاء المجمع المقدس. بدلاً من ذلك، نؤكد كأعضاء اللجنة بقوة التزامنا وتفانيًا بالمبادئ الروحية والهيكلية والشرعية للكنيسة الأرثوذكسية. نحن هنا نقدم الحقائق ببساطة (وفقاً لفهمنا) وملاحظاتنا وشواغلنا، ونعهد بأنفسنا والقضايا التي تمت مناقشتها في هذه الوثيقة بحكمكم السلطوي والرعي.

نحن نقدم أدناه المخاوف المحددة، والحالات، والأحداث التي تنطوي على غبطته والتي سببت لنا عدم الارتياح وحتى الانزعاج. هذه ليست قائمة كاملة بجميع المواقف التي واجهناها في عمل لجنتنا. هناك حالات خطيرة أخرى ندركها ونوقشت في اللجنة القانونية للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا و/أو مجلس المطرانية. تم اختيار الحالات التي قمنا بتفصيلها في هذه المذكرة لأنها تخدم كأمثلة ملموسة على ما توصلنا إليه ليس فقط كأخطاء من جانب غبطته، ولكن كنمط ثابت من السلوك المتعمد الذي لم يستفد من الدروس المستفادة وسوف يؤثر سلباً على الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا ككل.

٢. مواقف وأفعال مُقلقة.

قدم غبطته "سياسة عدم التسامح مطلقاً" كجزء أساسي من تعاملنا مع سوء السلوك الجنسي في الكنيسة. صرح علانية، "إذا أسقط الكاهن سرواله، يفقد صديقه". في ضوء استجابة غبطة المطران لحالات سوء السلوك الجنسي الفعلية، لا يسعنا إلا أن نلاحظ وجود تناقض صارخ بين أقواله الرسمية وأفعاله. لقد سلك غبطته بطرق تقودنا إلى الشك في صحة موقفه المعلن في مسألة مزاعم سوء السلوك الجنسي لرجال الدين. عند تعامله مع رجال الدين الذين "خلعوا سروالهم"، لم يطالب صاحب الغبطة بالمساءلة بل تبني موقفاً فورياً من التسامح مع السلوكيات؛ التسامح الذي يُطلق عليه الآن مغفرة، حتى عندما تشير جميع الأدلة إلى الانتكاس الوشيك للجاني والذي حدث في بعض الحالات. وقد خلق هذا ارتباك لجميع المعنيين ويطرح نفسه لمزاعم عدم الموثوقية وخيانة الأمانة.

وللأسف، فإن صاحب الغبطة لم يشارك بشكل حاسم - سواء مع المستشار أو الديوان أو مكتب المراجعة أو اللجنة - في الرد على مزاعم سوء السلوك الجنسي، حتى عندما كانت التهم الجنائية الفعلية تجتذب اهتمام وسائل الإعلام الدولية. لم نشهد استعداداً لأخذ بعين الاعتبار مشورة اللجنة المقدمة كجزء من تفويضنا ووفقاً لمجالات خبرتنا المهنية.

عندما طلب صاحب الغبطة في المناسبات القليلة مشورة أفراد أعضاء اللجنة، فنادرًا ما اتبعها، ويرد بدلاً من ذلك في معارضة مباشرة لما أُقترح وطول الوقت مُتجاهلاً لسياسات سوء السلوك الجنسي المكتوبة وحتى للقانون.

عندما يتم تقديم ادعاءات، يتعلل صاحب الغبطة فوراً إلى استنتاج "التهامات الكاذبة" دون تقييم الأمر والتحقيق فيه فعلياً. بدون اتباع نهج استباقي في مسألة سوء السلوك الجنسي، يُسمح لثقافة الجمود والخداع بالازدهار.

تُعرض مثل هذه التصرفات من قبل غبطة المطران الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا للخطر القانوني في حالات سوء السلوك الجنسي، لأن أي محكمة جنائية أو مدنية ستفحص ما إذا كانت الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا تتابع سياساتها وإجراءاتها الخاصة أم لا. إن تجاهل السياسات واتباع الأفكار الشخصية غير المدعومة يتعارض مع المعايير الأخلاقية للكنيسة والمصلحة الأفضل للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا. وقد ثبت أيضاً أنه يزيد من معاناة الضحايا ويمكن أن يصبح السبب وراء إلحاق الضرر من خلال مقاضاة المسؤولية المدنية.

٣. الأب إيزيدور (بريتين).

الحالة المقلقة للأب إيزيدور (بريتين) تقدم العديد من الأمثلة على التضارب المربك والاستجابة المضطربة من قبل غبطته.

كما تعلمون، الأب إيزيدور مدمن كحول، وقد أقرت لجنة تكافؤ فرص العمل الفيدرالية ارتكابه سوء سلوك جنسي في ولاية ألاسكا ضد القارئ بول سايدبوتم. بالإضافة إلى ذلك، فقد وُجه انتباه مكتب المراجعة إلى الأدلة - وبعد ذلك إلى المطران يونان - أن الأب إيزيدور في أستراليا سعى إلى التفاعل الجنسي مع رجال آخرين من خلال موقع للتوفيق بين مثلي الجنس. الأب إيزيدور لم يتم إيقافه أبداً - أو حتى تأديبه - بسبب أي سوء سلوك جنسي في ألاسكا أو أستراليا. (من المهم أن نلاحظ أن المطران هيرمان هو الذي أوقف الأب إيزيدور، وفقط لأنه انتقل بشكل غير قانوني إلى أستراليا). هذا الإخفاق في توقيف أو تأديب الأب إيزيدور غير مفهوم لأعضاء اللجنة. بدلاً من تأديب الأب إيزيدور، ذهب المطران يونان بدلاً من ذلك إلى الطرف الآخر. عندما تم التوصل إلى تسوية مع القارئ بول سايدبوتم، بعث صاحب الغبطة المطران يونان برسالة إلى السيد القارئ بول سايدبوتم تضمنت الوعد التالي:

"الراعي إيزيدور قيد الإيقاف حالياً. سينظر المجمع المقدس في قضيتته في المستقبل القريب. يبدو أن العودة إلى الخدمة الفعالة داخل الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا أمر غير مرجح للغاية، ولكن إذا كان الرب الرحيم يرشده إلى التوبة فإن عملية الشفاء سوف تُرصد بعناية على مدى الفترة الزمنية التي تحددها الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا، بحسن نية، لتكون مناسبة."

تلك الرسالة كتبت قبل عامين. منذ ذلك الوقت، لم تتم مراجعة سوء السلوك الجنسي للأب إيزيدور بواسطة المجمع المقدس. ولا، على ما يبدو، كان "مراقب بعناية". وبدلاً من ذلك، أطلق غبطة المطران الأب إيزيدور لأبرشية الغرب، دون أي انضباط من أي نوع وعلى ما يبدو دون أي اعتبار لما واجهه القارئ سايدبوتم أو الخطر على الضحايا المحتملين الآخرين.

بشكل مثير للدهشة، استناداً إلى الصور الحديثة المنشورة على صفحة فيسبوك للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا وبرابط بها من خلال نشرة إخبارية رسمية على موقع الكنيسة الأرثوذكسية الأمريكية، في نوفمبر ٢٠١٠، خدم غبطة المطران القديس الإلهي مع الأب إيزيدور في كنيسة القديسة آن في كورفالييس بولاية أوريجون، على الرغم من حقيقة أن الأب إيزيدور لم يتم رفع إيقافه بسبب الانتقال إلى أستراليا، وعلى الرغم من كتاب غبطة المطران للقارئ سايدبوتم بأن "العودة إلى الخدمة الفعالة ... يبدو غير مرجحاً".

وكما لو أن الأمر يمكن أن يزداد سوءاً، فقد علمت اللجنة أن الأب إيزيدور تم اعتقاله مؤخراً بتهمة القيادة أثناء السكر، مما قدم أدلة إضافية على أنه غير لائق بعد للخدمة الفعالة في الكنيسة.

إننا نشعر بالقلق لأن رغبة صاحب الغبطة في التسامح واستعادة الأب إيزيدور سوف تفرض عواقب وخيمة على الكنيسة، وعلى الضحايا المحتملين، وعلى القارئ سايدبوتم، وأيضاً للأب إيزيدور. نحن مقتنعون بأن موقف غبطة المطران وأفعاله في حالة الأب إيزيدور هو دليل مشكلة خطيرة يجب على المجمع المقدس معالجتها.

٤. الأب سمعان (خارون).

تكشف قضية الأب سمعان (خارون) عن نقص مقلق في الفهم والتمييز من قبل غبطته للقضايا الرعوية على المحك.

على مدى فترة قصيرة من الزمن، أظهر الأب سمعان العديد من السلوكيات الخطيرة والمرضية (مثل مشاكل الكحول، والأعمال التي أدت به إلى نزاع مع الشرطة، والتي أدت إلى السجن مرتين، وتاريخه السابق من السلوكيات المضطربة والمسيئة المبلغ عنها - بما في ذلك التغيب بدون إذن - عندما كان لا يزال في اليونان). تلقى فريق التحقيق شهادات من شهود عيان بأن الأب سمعان حاول الإعتداء بالقوة على امرأة بعد أن أظهر سكيناً في حوزته. أفاد أيضاً كاهن بالكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا أنه في مناسبة أخرى قام الأب سمعان بإخراج مسدس وبدأ بإطلاق الطلقات النارية بحضور رعية أنثى.

على الرغم من اعتراف غبطة المطران بأنه كان على دراية بهذه المواقف، وعلى الرغم من الافتقار الكامل للأب سمعان إلى البصيرة في مشاكله، فقد سمح غبطة المطران للأب سمعان بالخدمة في الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا (بما في ذلك خدمة الاعترافات) وأوصى بتعيينه للخدمة الكنسية للعسكريين. كان غبطته يفكر أيضاً في السماح للأب سمعان بخدمة سر الزواج المقدس حال إطلاق سراحه من السجن.

إن اللامبالاة من قبل غبطة المطران تجاه الضحايا الحقيقيين والمحتملين للأب سمعان - على سبيل المثال، السماح للأب سمعان بخدمة اعترافات وإرشاد الرهبان وتعليمات صاحب الغبطة للأب سمعان بالبقاء في صحبة الرهبان - أمر غير مفهوم ومقلق.

علاوة على ذلك، يشير تقرير التحقيق الرسمي إلى أن غبطة المطران أخفى عن عمد معلومات وثيقة الصلة عن المستشار وآخرين حول مزاعم سوء السلوك وأنه أغفل تمامًا إبلاغ مسئول تعيين الخدمة العسكرية بالمسائل المتعلقة بالأب سمعان. ومع ذلك، في رسالة كتبها إلى الأب سمعان، كان غبطته مدركاً بوضوح لمشكلة الأب سمعان الخطيرة فيما يتعلق بالكحول، وكذلك حادثي التورط مع الشرطة.

قدمت لجنة التحقيق، التي ترأسها نيافة الأسقف مايكل، توصيات محددة في قضية الأب سمعان. وافق المجمع المقدس على التقرير وتوصياته. تم تجاهل العديد من هذه التوصيات أو تم تجاوزها بشكل منفرد من قبل غبطته.

ولعل أبرز ما في الأمر هو سلوك النساء الرهبان بتوجيه من الرئيسة أميليان (هانسون). لوحظ تورطها المشكوك فيه في قضية الأب سمعان وتشدد عليه في تقرير التحقيق. في رسالة إلى لجنة التحقيق، وفي أقوال نقلت، أخفت الرئيسة أميليان عن عمد المعلومات ولم تقدم شهادة موضوعية وفقاً للتقرير عن تصرفات الأب سمعان موضوع التحقيق ومشاكله الخطيرة.

بدلاً من ذلك، هددت برفع دعاوى قضائية ضد من شككوا في سلوك الأب سمعان واتهمتهم بارتكاب مخالفات. على الرغم من كل هذا، استمر صاحب الغبطة في تقديم الضيافة والحماية لها ولرهبانها. ومن المدهش أن تشير التقارير الحديثة إلى أن الرئيسة أميليان تشارك في اجتماعات مجلس الرعية في كاتدرائية القديس نيكولاس في واشنطن العاصمة. تثير معلومات أخرى حول مجتمع الرهبان أسئلة جدية قد تكون موضوع تحقيق منفصل.

يرتبط كل هذا، والمزعم للغاية في حد ذاته، بأن غبطة المطران أخبر الأب جريجوري سافشوك، مستشار أبرشية واشنطن، أن غبطته كان يعمل مع الأب مايكل ماتسكو ومع اللجنة في قضية الأب سمعان. كان هذا خطأ فاضح. حيث لم يُستشار الأب ماتسكو أو اللجنة من قبل غبطة المطران حول القضية. مثل هذا البيان ليس فقط مزعجاً ولكنه يعرّض أيضاً أعضاء اللجنة لمزاعم سوء السلوك المهني وإهمال المسؤولية، لأنه يجعل من الواضح أن اللجنة قد وافقت بطريقة ما على تصرفات صاحب الغبطة في قضية الأب سمعان.

٥. رئيس الأساقفة سيرافيم.

تثير قضية ادعاءات سوء السلوك الجنسي ضد صاحب الفضيلة، رئيس الأساقفة سيرافيم، العديد من المخاوف الخطيرة.

في عام ٢٠٠٨ قبيل انعقاد المجلس الأمريكي العام، كان المجمع المقدس على دراية من قبل كاهن بالكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا بمزاعم خطيرة عن سوء سلوك جنسي ضد رئيس الأساقفة سيرافيم. أخذت هذه الادعاءات على محمل الجد لدرجة أن رئيس الأساقفة سيرافيم سحب اسمه من الترشح لمنصب المطران.

في عام ٢٠٠٩ قرر غبطة المطران اتخاذ إجراءات مظهرية فقط للتحقيق في المزاعم، على الرغم من نصح الأب مايكل ماتسكو بأن هذه الإجراءات لن تفي بأي من المعايير المهنية التي تتطلبها هذه الادعاءات الخطيرة. لقد أصر الأب ماتسكو على إجراء تقييم شرعي وفقاً للمعايير المهنية المقبولة من أجل السعي في بذل العناية الواجبة، وإظهار الاحترام المناسب لجميع المعنيين، وتجنب التشابك القانوني المؤلم والمسؤولية. كان هذا التقييم لا يقدر بثمن، لا سيما بالنظر إلى الوضع القانوني الذي تواجهه الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا الآن.

ومع ذلك، تم تجاهل نصيحة الأب ماتسكو بالكامل من قبل غبطة المطران. بدلاً من ذلك، تم إرسال رئيس الأساقفة سيرافيم للتحديث مع الأب ملتيوس ويبر، الذي لم يحمل رخصة مهنية لمدة ١٨ عاماً، وإلى الأب ديفيد فونتيس، وهو طبيب نفسي مرخص ولكنه لم يجر أي تقييم نفسي لرئيس الأساقفة. لم يقيم الأب ملتيوس ولا الأب فونتيس بإعداد تقرير احترافي للتقييم، على الرغم من أن كل منهما قد أرسل رسالة إلى غبطة المطران، تتكون فقط من المحادثات التي جرت بين رئيس الأساقفة سيرافيم والأب ميليتوس والأب فونتيس، على التوالي.

في رسالة، أخبر غبطة المطران علناً موقع بوكروف، مجموعة الدفاع عن الضحايا الأرثوذكس، أن التحقيق في المزاعم ضد رئيس الأساقفة سيرافيم كان جارياً، مما يعني أن المقابلات التي أجراها الآباء ميليتوس وفونتيس شكلت تقييمات مهنية. إلى جانب محادثة مع اثنين من الكهنة، لم يتم إجراء أي تحقيق حسب الأصول - لم يتم مقابلة أي شهود، ولم يتم جمع أي دليل.

أخفق غبطة المطران في تقديم خطاب الأب فونتيس - الذي تضمن معلومات حساسة - إلى المجمع المقدس، أو إلى مكتب المراجعة، أو إلى اللجنة، أو إلى المستشار القانوني لمطرانية الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا - حتى بعد إخطار الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا أن مسؤولي إنفاذ القانون الكندي قد بدأوا التحقيق في مزاعم سوء السلوك الجنسي التي ارتكبتها رئيس الأساقفة سيرافيم. هذا يمكن أن يشكل عرقلة محتملة للعدالة، حيث أن غبطة المطران يعرض نفسه والكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا لخطر التهم الجنائية. تطلب الأمر تدخلاً جماعياً من اللجنة واللجنة القانونية لمجلس المطرانية والمستشار العام للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا لإرسال الوثائق إلى الحكومة الكندية بإذن من الأسقف تيخون والأسقف ميلشيفادق، رئيس اللجنة الجمعية.

علاوة على ذلك، أدلى صاحب الغبطة بتصريح إلى المجمع المقدس بأنه "لم يتم اكتشاف أي شيء يمكن الإبلاغ عنه"، رغم أن هذا يتناقض مع الحقائق. إن فشل غبطة المطران في فهم جدية القضية يزيد من المسؤولية القانونية للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا. علاوة على ذلك، إذا كانت هذه الادعاءات صحيحة بالفعل، فإن الضحايا والضحايا المحتملين قد تعرضوا للخطر عمداً من قبل صاحب الغبطة.

كانت هناك حاجة ملحة إلى الاهتمام بهذه الأمور في كل خطوة من خطوات الاستجابة لهذه القضية. بعد ثلاثة أسابيع من وضع المجمع المقدس لرئيس الأساقفة سيرافيم في إجازة غياب، لأن شرطة مدينة وينيبج كانت تحقق معه، ذكر غبطة المطران في رسالة بريد إلكتروني أنه "لا توجد مزاعم" و"ليس هناك ضحايا". يجب أن تعامل الأحداث باهتمام شديد وفي الوقت المناسب بدلاً من ذلك، صرح غبطة المطران علناً، "سوف ينقشع كل هذا في غضون شهرين". وحتى بعد توجيه الاتهام إلى رئيس الأساقفة سيرافيم بتهمة الاعتداء الجنسي على اثنين من الصبية تحت سن البلوغ وفرض قيود صارمة على حريته من قبل النظام القانوني الكندي، فإن صاحب الغبطة لم يهتم بفعالية ولم يشارك مباشرة في الاستجابة لهذه الأزمة.

أخيراً، غاب الإحساس بالأهمية والشفافية من جانب غبطته في فعاليات / سلطة اللجنة المجمعية، حتى مارست اللجنة ضغوطاً للموافقة على التفويض. لقد تعامل مع الردود على المشاكل الناشئة داخل أبرشية كندا بالافتقار التام للإلحاح والاهتمام. لم تُظهر الرعاية أو الاهتمام الكافي تجاه الأعضاء الكنديين في الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا في مواجهة الادعاءات الخطيرة بإساءة معاملة الأطفال ضد رئيس أساقفتهم. تم تقديم القليل من الإرشاد لهم، مما أدى إلى العديد من الأخطاء الخطيرة، والتي يمكن أن تكون ضارة قانوناً، في كيفية تعامل أبرشية كندا علناً مع الأزمة. إن القدرة المطلوبة للاعتراف بالأزمة وتوفير القيادة الإدارية المناسبة وحتى لإظهار قدر ضئيل من الاهتمام بالأحداث كما تكشفتم لم تتحقق. لم يلتق صاحب الغبطة مرة مع المهنيين المتاحين له لإطلاعهم على القضية أو لتقديم التوجيه والإرشاد.

٦. تعيين الأب جريجوري جنسن.

إن تعيين غبطة المطران للأب جريجوري جنسن مستشاراً لمكتب المراجعة يدل على وجود منهج فردي ومنقطع في اتخاذ القرارات يمكن أن يخلق تشابكاً قانونياً تلو الآخر.

تم التعيين دون استشارة المستشار أو اللجنة، ويبدو أن ذلك يرجع جزئياً إلى وجهة نظر صاحب الغبطة المبارك بأن اللجنة عبارة عن "مجموعة من الهواة".

ومن المفارقات أنه على الرغم من رغبة صاحب الغبطة في عدم الاعتماد على "الهواة"، إلا أنه بعد تعيين الأب جنسن طلب غبطة المطران سيرته الذاتية، لكنه لم يطلب رؤية أي أوراق اعتماد رسمية، لذلك لم يكن لإقراره سبب موثق - بخلاف كلام الأب جنسن نفسه - للاعتقاد بأن الأب جنسن سيكون قادراً على تقديم مساعدة مهنية لمكتب المراجعة.

من دون دعم أي وثائق رسمية فعلية، أكد صاحب الغبطة علانية أن الأب جنسن حاصل على درجة الدكتوراه في علم النفس وأنه طبيب نفسي مُدَرَّب وذو خبرة. على الرغم من أن الأب جنسن يدعي أنه طبيب نفساني في سيرته الذاتية، وعلى مدونته، وعلى مواقع أخرى، وعلى كتيبات المؤتمرات التي يقودها، إلا أن تدريبه محدود في علم النفس ولا يحمل رخصة سارية. يعتبر ادعاء الانتماء إلى مهنة مقيدة بدون ترخيص ساري المفعول وأيضاً أن يقدم شخص ما مثل هذه الادعاءات عن شخص آخر، من الجرائم الجنائية. هذه الادعاءات الزائفة من قبل غبطة المطران حول الأب جنسن (الآن مستشار رسمي لمكتب المراجعة) تُعَرِّض صاحب الغبطة والكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا للخطر من الناحية القانونية، وتخلق معضلة أخلاقية للمهنيين الآخرين العاملين في اللجنة، وتفويض الثقة من المؤمنين وجميع أولئك الذين ينظرون إلى طريقة الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا للعمل في مجال قضايا سوء السلوك الجنسي.

في حادثة محيرة، اتصل الأب جنسن بموقع بوكروف كممثل للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا، بمباركة صاحب الغبطة، من أجل تقديم استجابة مشتركة لحالات سوء السلوك الجنسي. وقد تم ذلك دون أي مشاور مع مكتب المراجعة أو اللجنة. في الواقع، لقد بذل مكتب المراجعة بالفعل جهوداً في هذا الاتجاه منذ حوالي عام. كان رد فعل أعضاء بوكروف سلبيًا للغاية على اتصال الأب جنسن، الأمر الذي أدى إلى زيادة عزل العمل الذي يقوم به الآخرون للتصدي لسوء السلوك الجنسي في الكنيسة.

٧. مزيد من تجاهل المشورة المهنية.

قدم الأب مايكل ماتسكو، الذي لديه ترخيص وخبرة مهنية في التعامل مع حالات سوء السلوك الجنسي، ورقة إلى صاحب الغبطة في ١٩ يونيو ٢٠٠٩، بعنوان بعض الأفكار المتعلقة بسوء السلوك الجنسي لرجال الدين. حددت تلك الورقة السياسات والإجراءات التي يجب على الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا اتباعها في التعامل مع مشاكل الاعتداء الجنسي في الكنيسة. صرح الأب مايكل في تلك الورقة: "عندما تتجنب الكنيسة الحقيقة لحماية صورتها، تصبح غير محبة تجاه أبنائها الروحيين وتتواطأ في السرية والصمت اللذين يشكلان البنية التحتية للإيذاء الجنسي". لسوء الحظ، حتى الآن، لم يتم اتباع هذه النصيحة السليمة. كما دعت الورقة إلى "نهج متعاطف متعدد التخصصات" للتعامل مع حالات سوء السلوك، وتنطوي على كل من قيادات الكنيسة والمهنيين من عدة تخصصات.

لسوء الحظ، شهدت اللجنة مرارًا وتكرارًا تقديم "حكم رعوي أحادي الجانب" من قبل غبطة المطران، دون اعتبار للنصيحة التي قدمها الزملاء من الأساقفة ورجال الدين وكبار الموظفين والمحامين وأعضاء اللجنة. تتعارض طريقة غبطة المطران في صنع القرار مع مقاربة حقيقية متعاطفة ورعوية تجاه ضحايا سوء السلوك الجنسي لرجال الدين. إن رفض اتباع الإجراءات الصحيحة في الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا سيؤدي إلى حماية غير مبررة للجنة - ضارة لهم - وتهميش الضحايا وإعادة إيداعهم. أظهرت القضايا الحديثة أن القضاة وهيئة المحلفين يحكمون باستمرار ضد المنظمات التي لا تأخذ على محمل الجد مزاعم الاعتداء الجنسي أو التي تظهر أدنى ميل نحو تثبيط الضحايا عن التقدم بمزاعمهم.

٨. تجاهل لجنة إدارة الأزمات.

أصبحت قيمة لجنة إدارة الأزمات، التي تم تهميشها من قبل غبطة المطران منذ بدايتها، واضحة من خلال قضية الادعاءات ضد رئيس الأساقفة سيرا فيم. عمل بيرني ويلسون وأعضاء مجلس المطرانية الآخرين بلا كلل لوضع خطة للأزمات. أظهر صاحب الغبطة القليل من الاهتمام بمثل هذه الخطة. لذلك، عندما ظهرت الأزمة الكبرى مع رئيس الأساقفة سيرا فيم، كانت الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا غير مستعدة تمامًا، مما أدى إلى أخطاء جسيمة وعرض الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا لمسؤوليات مدنية محتملة وربما إجراءات جنائية.

في رسالة بالبريد الإلكتروني إلى الأسقف نيكول في ١١ أكتوبر ٢٠١٠، أعرب صاحب الغبطة عن رأي مفاده أن المجمع المقدس قد تعرض ولا يزال يتعرض لضغوط غير ضرورية لإجراء تحقيق لا داعي له عن رئيس الأساقفة سيرا فيم، وأعلن عن اعتقاده بأن الضغط الحالي هو "سياسي" وأن الضغط الذي سبق المجلس الأمريكي العام السابق كان "عنفًا" و "تفوح من السياسة". وقد أظهرت الأحداث أن هذا الموقف غير محتمل. وهو وضع كان من الممكن تجنبه بسهولة باتباع سياسات سوء السلوك الجنسي، وكذلك بدلاً من ذلك، أصبحت نصيحة أولئك الذين لديهم خبرة في التعامل مع مثل هذه القضايا أسوأ بكثير، فقد وقف غبطة المطران في طريق إدارة الأزمات بطريقة سليمة وغير متحيزة وعمليات التحقيق، وستدفع الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا الثمن، وليس فقط في المالبات، ولكن من المرجح جدا في النفوس.

٩. البيان الختامي.

تمثل الحالات الخاصة المذكورة أعلاه مقطعًا موجزًا من الملاحظات الجماعية لأعضاء اللجنة. منذ إنشاء اللجنة، واجهنا العديد من المواقف التي لم نتمكن فيها من التوفيق بين تصريحات، أو قرارات، أو سلوك غبطته مع سياسات سوء السلوك الجنسي، أو الممارسات الصحيحة للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا، أو أخلاقيتنا الأرثوذكسية. كثيرًا ما ذكر صاحب الغبطة أنه غير مهتم بالإدارة. هذا الموقف يتعارض مع دوره كمطران ومع التشغيل السليم لمكتب المراجعة، والذي يتمتع صاحب الغبطة بالسلطة عليه تحت إشراف المجمع المقدس.

لقد لاحظنا أن نصيحة المجمع المقدس وكبار الموظفين والمستشارين غير المتحيزين قد تم تجاهلها لصالح أفكار صاحب الغبطة أو آراء الشخصية، والتي تتعارض غالبًا مع سياسات سوء السلوك الجنسي وحتى مع القانون. يصبح من الصعب على نحو متزايد الوفاء بواجباتنا، عندما نواجه باستمرار أنماطًا من السلوك تحجب الحقيقة بمعلومات مشوهة و / أو جزئية، وخداع، ومعارضة لمعايير الكنيسة المقبولة، وتجنب الأشخاص المكلفين بخدمة مكتب المطرانية، وعملية صنع القرار المضطربة بشكل مزمن التي تهدد المجمع المقدس والكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا ككل.

إننا نشعر بالقلق من أن تجاهل سياسات سوء السلوك الجنسي، والممارسات السليمة، والمشورة المهنية يعرض الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا للخطر من الناحية القانونية والرعاية والأخلاقية والمالية. إن عملية صنع القرار التي قام بها غبطة المطران تعرض أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا للمخاطر ولإساءة التعامل والقضايا المحتملة. إن اهتمامنا بالكنيسة وبغبطته مبني على ملاحظتنا بأن القاسم المشترك في جميع المواقف المذكورة أعلاه هو نمط من الاستجابة للمشاكل. هذا النمط، لسوء الحظ، ليس نتيجة أخطاء عرضية. إذا كانت تلك الاختيارات مجرد أخطاء، فإننا نتوقع حدوث تحسن مع كل موقف متتابع، بدلاً من تكرار لا نهاية له على ما يبدو للقرارات التي ثبت أنها غير قابلة للتطبيق أو خاطئة أو خطيرة. لا شيء

يبدو أن غبطته تعلمه من حادث إلى آخر. بدلاً من ذلك، فإن السلوك غير التكميلي المتمثل في تقديم معلومات خاطئة وتغيير المواقف، ثم إنكار حدوث مثل هذا التغيير يكرر نفسه في كل موقف جديد.

نحن على ثقة من أن المجمع المقدس يميز الواقع المؤلم الذي تؤكد هذه المذكرة وسيوجه الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا على طريقها الصعب نحو الانتعاش. على الرغم من أنه لن يكون بغير ألم، إلا أنه يجب إيجاد حل للوضع الحالي. إذا كانت المأساة الحالية التي تنطوي على رئيس الأساقفة سيرا فيم ليست مدمرة بما فيه الكفاية، فإن الاستمرار في المسار الحالي هو السماح للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا بالتدهور خلال أزمة تلو الأخرى، حتى وقت قريب لنكون غير قادرين على الاستمرار ككنيسة. من المرجح أنه في حالة رفع دعوى مدنية ضد الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا في حالة الادعاءات ضد الأسقف سيرا فيم، فإن الكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا قد تصبح مفلسة. نشعر، نحن أعضاء اللجنة، بأننا ملتزمون بلفت انتباهكم إلى هذه القضايا لأنه في الكنيسة المستقلة، يمثل المجمع المقدس أعلى سلطة، بما في ذلك الإشراف على أعمال الرأس. تم إنشاء اللجنة لخدمة الكنيسة من خلال تقديم المشورة في التعامل مع سوء السلوك الخطير من قبل رجال الدين وعلاج ادعاءات سوء السلوك الجنسي. نطلب منكم بكل احترام أن تستحضروا مخاوفنا وتقودونا في طريق ربنا يسوع المسيح.

قدم مع الاحترام،

اللجنة الاستشارية لسياسة سوء السلوك الجنسي للكنيسة الأرثوذكسية في أمريكا

/ت/ رئيس الأساقفة ألكساندر جاركلافس (رئيس)

/ت/ كاهن رئيس أريك توسي

/ت/ كاهن رئيس مايكل ماتسكو

/ت/ كاهن رئيس تيودور بوبوش

/ت/ شماس أول بيتر دانيلتشيك

/ت/ د. نيكيتا إيك

/ت/ جيمس س، سبنسر، المبجل